أثر السياحة على التنمية المستدامة في مصر

إعداد
د/ محمد حسين حفني غانم
مدرس الاقتصاد
معهد العبور العالي للإدرة والحاسبات ونظم المعلومات

الملخص

أصبحت السياحة أحد الركائز الأساسية للتنمية في كثير من دول العالم، فدولة كمصر بلغ أقصي عدد للسائحين الوافدين إليها ١٤ مليون سائح عام ٢٠١٠ وبلغ إجمالي إيراداتهم ١٣,٦ مليار دولار أي ما يقارب مليار دولار لكل مليون سائح، أي أن متوسط إنفاق السائح في مصر يبلغ نحو ١٠٠٠ دولار. وتتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة علي السؤال التالي: هل هناك أثر إيجابي للسياحة علي التنمية المستدامة في مصر؟، أما أهمية البحث فتتمثل في أن السياحة تؤثر في معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها في القطاعات الاقتصادية الأخري عن طريق الروابط الأمامية والخلفية. ولم يعد النشاط السياحي نشاطاً ترفياً، بل توسع ليصبح صناعة العصر. ويمثل النشاط السياحي ركيزة رئيسية يقوم عليها الاقتصاد المصري، فهو يمثل نسبة ٣,٣٪ من اجمالي الناتج المحلي، وتستوعب ١,٨٪ من القوي العاملة، وتشكل نحو ٢١٪ من حجم موارد النقد الأجنبي عام ٢٠١٠ ، وليست هذه الأهمية تقتصر علي مصر. ويقوم البحث علي اختبار صحة الفرض الأتي: هناك أثر إيجابي للسياحة علي التنمية المستدامة في مصر، كما تسعي البحث الي تحقيق مجموعة الأهداف الأتية: تحليل الأسباب التي تؤدي الي قلة عدد السائحين الوافدين الي مصر، وتحليل أهمية قطاع السياحة بالنسبة للاقتصاد والمصري وإمكانية تطويره، وتحليل أثر النشاط السياحي علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج المحلي الإجمالي وحجم العمالة؛ لتقييم أثر السياحة على النمو الاقتصادي، وتبين صحة الفرض البحثي، كما أوصي البحث بضرورة تحقيق الاستقرار الأمني، لأنه عامل حاسم في جذب السياح، وضرورة الإهتمام بالسياحة العلاجية كرافد من روافد السياحة، وضرورة إعتماد أخلاقيات وقواعد تنسجم مع اللوائح العالمية للمؤسسات السياحية، وضرورة إدارة المؤسسات السياحية من قبل متخصصين لهم قدر كافي من الخبرة.

Abstract

Tourism has become one of the main pillars of development in many countries of the world. As a country, Egypt has the highest number of tourists to 14 million tourists in 2010, with total revenues of $ 13.6 billion, or about $ 1 billion per million tourists. Dollars. The problem of research is to try to answer the following question: Is there a positive impact of tourism on sustainable development in Egypt? The importance of research is that tourism affects the rate of economic growth through its impact on other economic sectors through the front and back links. Tourism activity is no longer a leisure activity, but an expansion into the industry of the times. Tourism represents a major pillar of the Egyptian economy. It accounts for 3.3% of GDP and absorbs 1.8% of the labor force. It accounts for 21% of the volume of foreign exchange resources in 2010, and this is not limited to Egypt. The research aims at achieving the following objectives: Analyzing the reasons that lead to the low number of tourists coming to Egypt, analyzing the importance of the tourism sector for the economy and Egypt, and the possibility of developing it. The impact of tourism activity on some macroeconomic variables such as: GDP and employment size; to assess the impact of tourism on economic growth, and to determine the validity of research hypothesis. The research also recommended the need to achieve security stability because it is a crucial factor in attracting tourists. As well as the need to adopt ethics and rules that are in line with the international regulations of tourism institutions, and the need to manage tourism institutions by specialists with sufficient experience.

١- مقدمة:

أصبحت السياحة أحد الركائز الأساسية للتنمية في كثير من دول العالم، فدولة كمصر بلغ أقصي عدد للسائحين الوافدين إليها ١٤ مليون سائح عام ٢٠١٠ وبلغ إجمالي إيراداتهم ١٣,٦ مليار دولار أي ما يقارب مليار دولار لكل مليون سائح، أي أن متوسط إنفاق السائح في مصر يبلغ نحو ١٠٠٠ دولار[١].

وتعتبر السياحة أحد ركائز التنمية الاقتصادية، فى العديد من المجتمعات وخاصة فى الدول النامية حيث تمثل أحد الموارد الرئيسية للعملات الأجنبية فى هذه البلاد، مما يحسن من أوضاع موازين مدفوعاتها ويوفر التمويل اللازم لجانب هام من إحتياجات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وتساهم وبشكل كبير فى تحسين مستويات المعيشة الأفراد وتتيح العديد من فرص العمل أمام أبناء هذه البلاد[٢].

وتزداد الأهمية الاقتصادية للسياحة في الدول النامية نظراً لما تتميز به الأنشطة السياحية من تحقيق عائد سريع معظمه من النقد الأجنبى سواء فى استثماراتها أو فى نفقاتها الجارية، وعلى الصعيد البيئى تعتبر السياحة عاملاً جاذباً للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأثار والمتاحف والأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها، مثل واحة سيوة وسيناء والنوبة في مصر، ووفرت السياحة على المستوى الدولى نحو ١٢٧ مليون فرصة عمل،

وقدر حجم أجور العاملين فى هذه الصناعة بنحو ٨٦٩ مليار دولار، وبنسبة ٥,٧٪ من إجمالى الأجور على مستوى العالم وذلك خلال في عام١٩٩١[٣].

واستطاع قطاع السياحة بالرغم من الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال السنوات الماضية أن يحقق معدلات نمو مطردة ليصبح واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية وأسرعها نمواً ، خاصة بعد ظهور مناطق سياحية جديدة مثل دول جنوب شرق أسيا والصين والتي أصبحت منافساً قوياً للوجهات السياحية التقليدية، في كل من أوربا وشمال أمريكا. وارتفع أعداد السائحين علي مستوي العالم من ٢٧٧ مليون سائح عام ١٩٨٠ الي ٥٢٨ مليوناً في عام ١٩٩٥ ونحو ٩٨٣ مليونا في عام ٢٠١١[٤].

وسجلت منطقة الشرق الأوسط تراجعاً في أعداد السائحين في عام ٢٠١١ بنسب ٨,٣٪ ليقتصر أعداد السائحين علي ٧٢,٥ مليون سائح مقابل ٧٩,١ مليوناً في العام السابق، وهو ما يعزي بدرجة كبيرة الي أحداث الربيع العربي وعملية التحول السياسي التي شهدتها دول المنطقة عام ٢٠١١، كما انخفضت الايرادات السياحية بنحو ١١٪ لتسجل ٤٦ مليار دولار مقابل ٥١,٧ مليار دولار في العام السابق.

ويؤدي إزدهار السياحة إلى زيادة الطلب على العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقات التشابكية والتكاملية مع القطاع السياحي، وتوجيه الإنفاق إلى أنشطة بعينها خادمة للنشاط السياحي، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام. لذلك تعد قضية الاهتمام بتعظيم النشاط السياحي في مصر من القضايا الرئيسة التي يجب الاهتمام بها ودراسة جوانبها كافة وعلاقاتها بالنمو الاقتصادي؛ لما تتمتع به من مقومات سياحية، تؤدي إلى تنوع الطلب السياحي[٥].

٢- مشكلة البحث:

توجد مجموعة من العوامل الطبيعية والتاريخية الموروثة أدت إلي منح مصر وضعا تنافسيا فريداً على خريطة السياحة العالمية إلى جانب كونها مهداً لأقدم الحضارات والتى خلفت وراءها تراثاً ثرياً فريداً يتهافت عليه عاشقى السياحة الثقافية وسياحة الآثار.

إلا أن هذا القطاع يتأثر بالعديد من العوامل التي تترك آثاراً واضحة علي إيراداته من فترة لأخري كتنامي ظاهرة الإرهاب، مما يجعلها تؤثر علي التدفقات الساحية في مصر.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة علي السؤال التالي:

هل هناك أثر إيجابي للسياحة علي التنمية المستدامة في مصر؟.

٣- أهمية البحث:

تؤثر السياحة في معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها في القطاعات الاقتصادية الأخري عن طريق الروابط الأمامية والخلفية. ولم يعد النشاط السياحي نشاطاً ترفياً، بل توسع ليصبح صناعة العصر.

ويمثل النشاط السياحي ركيزة رئيسية يقوم عليها الاقتصاد المصري، فهو يمثل نسبة ٣,٣٪ من اجمالي الناتج المحلي، وتستوعب ١,٨٪ من القوي العاملة، وتشكل نحو ٢١٪ من حجم موارد النقد الأجنبي عام ٢٠١٠ [٦]، وليست هذه الأهمية تقتصر علي مصر.

٤- فروض البحث:

يقوم البحث علي اختبار صحة الفرض الأتي:

هناك أثر إيجابي للسياحة علي التنمية المستدامة في مصر.

٥- أهداف البحث: تسعي البحث الي تحقيق مجموعة الأهداف الأتية:

أ- تحليل الأسباب التي تؤدي الي قلة عدد السائحين الوافدين الي مصر.

ب- تحليل أهمية قطاع السياحة بالنسبة للاقتصاد والمصري وإمكانية تطويره.

ج- تحليل أثر النشاط السياحي علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري وحجم العمالة؛ لتقييم أثر السياحة على النمو الاقتصادي.

٩- منهج البحث:

ارتكز منهج البحث فى هذه البحث على المنهج الاستقرائى والاستنباطى معاً فى جانبي البحث النظرى، وكذلك تم الاعتماد على البيانات الصادرة من الجهات المختصة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفى والتاريخى لإستعراض الأبعاد النظرية لموضوع البحث، وتم الاعتماد علي المنهج التحليلي عند تحليل الآثار الإقتصادية للنشاط السياحي علي جوانب التنمية المستدامة في مصر.

١٠- خطة البحث: تم تناول هذه البحث من خلال المباحث التالية:

المحور الأول: جوانب التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: تحليل أثر النشاط السياحي علي النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة في مصر.

المحور الأول جوانب التنمية المستدامة

لم تأخذ النظرة التقليدية للتنمية بعين الاعتبار البعد البيئى ضمن استراتيجياتها وسياساتها المتعاقبة. مما أدى إلى تفاقم مشكلة التدهور البيئى، وبداية إصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التى لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية، ولا الاعتبارات البيئية التى عكرت صفو حياة الإنسان الطامح إلى الرفاهية، مثل مشكلة الإحتباس الحرارى، ونقص المساحات الخضراء، والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجى، واتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تعدت الحدود الجغرافية للدولة الواحدة. كذلك شهدت الدول النامية تدهوراً فى مستوى الدخل الحقيقى لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للإقتراض الخارجى. ومن ثم إلى إستنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بإلتزاماتها الخارجية. نتيجة لذلك، أصبح هناك اهتمام بمفهوم التنمية الذى يعكس أبعاداً بيئية وبشرية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة. هذه التنمية التى لا تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فقط، بل وكذلك بتوازن كل هذه الأبعاد(٧).

١- مفهوم التنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) لأول مرة بشكل رسمى عام ١٩٨٧ من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة الدوليةللبيئة والتنمية (World Commission on Environment and Development) (WCED) التابعة للأمم المتحدة، والذى يعرف أيضاً بـ "تقرير بورتلاند"، والذى عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، حيث أن محور هذا التعريف هو التركيز على العدالة فيما بين الأجيال. وعليه، فقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، والذى يرى أن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة فى تلبية احتياجاتها، وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية بل زيادتها، كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئى فى السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى أخر التنمية التى تأخذ فى الأعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.

ويقصد بها تلبية حاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها، من خلال الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي والانسجام الاجتماعي، كما يشترط في التنمية المستدامة الحرص على عدم تناقص الرصيد الأساسي من الموارد البيئية للمجتمع أو الدولة. ومع مرور الوقت إذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية، من أجل تحقيق أدنى درجة من العدالة والإنصاف للأجيال القادمة(٨).

وعليه تعرف التنمية المستدامة: بأنها التنمية التي تحقق العدالة بين الأجيال، وداخل كل جيل من خلال المواءمة بين الأهداف الاقتصادية وتلك الإنسانية والبيئية، ومن أجل المحافظة على المكونات المختلفة للثروة التى تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة"[٩].

وتعني التنمية المستدامة: "تلبية حاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها، من خلال الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي والانسجام الاجتماعي، كما يشترط في التنمية المستدامة الحرص على عدم تناقص الرصيد الأساسي من الموارد البيئية للمجتمع أو الدولة.

ومع مرور الوقت إذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية، من أجل تحقيق أدنى درجة من العدالة والإنصاف للأجيال القادمة[١٠].

- هي عملية تغيير؛ حيث يجرى إستغلال الموارد وتوجيه الإستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسى بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية فى تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.
- التنمية التى تقتضى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوسيع الفرص أمام المجتمع لإرضاء طموحاته إلى حياة أفضل، ونشر القيم التى تشجع أنماط استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التى يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول[١١].
- الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادى والاجتماعى وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.
- نمط من أنماط استخدام الموارد المتاحة بهدف تلبية الحاجات البشرية، مع الحفاظ فى نفس الوقت على البيئة، وبحيث تكون الاستجابة لهذه الحاجات ليس من أجل الحاضر أو المستقبل القريب فقط، بل من أجل المستقبل بجميع أبعاده"[١٢].

إذن فالتنمية المستدامة هى تعبير عن التنمية التى تتصف بالإستقرار وتمتلك عوامل الإستمرار والتواصل، وهى ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التى درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو التنمية الثقافية؛ بل هى تشمل كل هذه الأنماط كافة، فهى تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها.

وعليه تعرف التنمية المستدامة: بأنها التنمية التي تضمن تحقيق العدالة بين الأجيال، وداخل كل جيل من خلال المواءمة بين الأهداف الاقتصادية وتلك الإنسانية والبيئية، ومن أجل المحافظة على المكونات المختلفة للثروة التى تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة"[١٣].

٢- أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأتية[١٤]:

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل:

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

ب- الحفاظ علي البيئة الطبيعية:

ويتتحقق ذلك من خلال[١٥]:

- **الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، أي حفظ الأصول الطبيعية بحيث تترك الأجيال الحالية للأجيال القادمة بيئة مماثلة، حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.**
- **مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات وامتصاص الإنبعاثات الملوثة.**
- **ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية وتحديد سعر مناسب لها بناء على قيمتها**
- **يتمثل الهدف الأمثل للتنمية المستدامة في التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وخاصة الموارد الناضبة.**

ج- زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

وذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية المستدامة.

د- الاستغلال الأمثل للموارد:

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها

أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

ه- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

بمعني أن يكونذلك بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

ز- أهداف اقتصادية: وتتمثل، في الأتي[١٦]:

- إنتاج سلع وخدمات على أساس دائم.
- إدارة جيدة من الحكومة للدين العام.
- تجنب عدم التوازن القطاعي والذي قد يضر الإنتاج الزراعي أو الصناعي.

ح- أهداف اجتماعية:

وتتمثل في تحقيق توزيع عادل للخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة ومشاركة سياسية وذلك للأجيال الحالية والمستقبلية[١٧].

٣- أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة أبعاداً متعددة مختلفة تتداخل فيما بينها، تساهم مجتمعة فى تحقيق الأهداف التنموية، وبالتالى فإن التركيز عليها من شأنه إحراز تقدم فى تحقيق التنمية المستدامة. ويلخص الجدول التالي أهم المحاور والأهداف التى يرتكز عليها كل بعد، وهذه الأبعاد، هى[١٨]:

أ- البعد الاقتصادى: ويتمحور حول الأنعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة إختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية فى مجال توظيف الموارد الطبيعية. وإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادى يمنع حدوث إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

ب- البعد الاجتماعى: وهو يمثل البعد الإنسانى (البشرى)، إذ تجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعى وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال. إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام بإختيارات النمو وفقاً لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة.

ج- البعد البيئى: ويتمثل فى الحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية والأستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ لها بغرض الأحتياط والوقاية.

د- البعد التكنولوجى: بالإضافة إلى الأبعاد السابقة هناك من يضيف بعداً رابعاً ويسمى بالبعد التكنولوجى، والذى يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تقلل من إستخدام الطاقة والموارد وتعمل على الحد من إنتاج الغازات والملوثات وتدفق النفايات.

جدول (١): أبعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادى	البعد الاجتماعى
• تحديد حصة الاستهلاك الفردى من الموارد الطبيعية ضمن إطار معقول. • إيقاف تبديد الموارد الطبيعية خاصة بالنسبة للدول المتقدمة. • التقليل من التلوث ومعالجته حيث تعود المسؤولية الكبرى هنا على البلدان المتقدمة • المساواة فى توزيع الموارد. • الحد من التفاوت فى الدخول. • تقليص الإنفاق العسكرى. • التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة تركز على تخفيض مستويات الفقر وتقليل التبعية.	• تحقيق الاستخدام الكامل للموارد البشرية. • توفير وتحسين خدمات الصحة والتعليم لجميع فئات المجتمع • اعتماد أسلوب الحكم الراشد. • إعطاء أهمية لدور المرأة فى التنمية. • إحداث توازن فى توزيع السكان. • إستقرار النمو الديمغرافى.
البعد البيئي	**البعد التكنولوجي**
• الحد من إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتى والمصايد. • حماية الموارد الطبيعية. • صيانة المياه. • تقليص تدمير ملاجئ الأنواع البيولوجية. • حماية المناخ من الأحتباس الحرارى.	• استعمال تكنولوجيات أنظف فى المؤسسات الصناعية. • الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الرادعة. • التحكم فى تقنيات الطاقة والمحروقات من أجل الحد من الاحتباس الحرارى. • الحد من انبعاثات الغازات. • الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

المصدر: كمال، مردواى. شعور، حبيبة، الإطار التحليلى للتنمية المستدامة وتطبيقاته على الدول العربية. مجلة العلوم الإنسانية، عدد ٣٣، ٢٠١٠ص ص ٢٨١-٣٠٢.

٤- مؤشرات التنمية المستدامة:

هناك مدخلان أساسيان لمؤشرات قياس التنمية المستدامة، وهما المؤشرات المركبة والرئيسية والفرعية:

٤-١- المؤشرات المركبة لقياس التنمية المستدامة:

ويوضح الجدول التالي أهم هذه المؤشرات:

جدول (٢): المؤشرات المركبة للتنمية المستدامة

المنظمة	المؤشر
برنامج الأمم المتحدة الإنمائى	مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index)
الأتحاد العالمى لحفظ الطبيعة	مؤشر الرفاهية (Well-being index)
المنتدى الاقتصادى العالمى	مؤشر الأستدامة البيئية[١٩] (Environmental Sustainability Index)
الصندوق العالمى لحماية الطبيعة	مؤشر حياة الكوكب (Living Plant Index)
إعادة تعريف التقدم	• البصمة أو الأثار الإيكولوجية (Ecological Footprint) • مؤشر التقدم الحقيقى (Genuine Progress Indicators)
البنك الدولى	مؤشر الادخار الحقيقى (Genuine Savings Indicator)

المصدر: زينب فؤاد عبد اللطيف، أليات تفعيل التنمية المستدامة فى الاقتصاد المصرى، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، ٢٠١٠)، ص ٧٠.

وعلى الرغم من ذلك، لم يتم إعتبارها مؤشرات شاملة للتنمية المستدامة نظراً لتعرضها للعديد من الإنتقادات المنهجية كالإفراط فى تبسيط النظام المعقد، وإنطوائها على إشارات مضللة. ولم يستثنى من ذلك سوى مؤشر البنك الدولى لقياس التغيرات فى نصيب الفرد من الأصول وما يعادلها، ويسمى "مؤشر الأدخار الحقيقى"؛ حيث يعد مقياساً عالمياً محكماً للتنمية المستدامة.

فالإدخار الحقيقى المعروف أيضاً بصافى الأدخار المعدل يقدم مؤشراً أوسع بكثير للإستدامة عن طريق تقييم التغيرات فى الموارد الطبيعية، ونوعية البيئة، ورأس المال البشرى، إضافة إلى المقياس التقليدى للتغيرات فى الأصول المنتجة التى يقدمها صافى الأدخار. فمعدلات الأدخار الحقيقى السلبية تعنى ضمناً أن إجمالى الثروة أخذ فى الإنخفاض؛ وأن السياسات المتبعة التى تؤدى إلى إستمرار المعدلات السلبية للإدخار الحقيقى ليست مستدامة والعكس. كذلك فإن الإدخار الحقيقى له ميزة فى عرض قضايا البيئة والموارد ضمن إطار تتفهمه وزارات التخطيط التنموى والتمويل[٢٠].

ويمكن حساب مؤشر الإدخار الحقيقى من خلال المعادلة التالية:

الادخار الحقيقى =

صافى الادخار القومى* + الإنفاق التشغيلى الحالى على التعليم للتعبير عن الاستثمار فى رأس المال البشرى – (قيمة استنفاذ الموارد الطبيعية مثل الطاقة والمعادن وصافى استنفاذ الغابات + الأضرار الناجمة عن التلوث وهى تشمل ملوثات ثانى أكسيد الكربون وما يماثله).

★ صافى الادخار القومى = الادخار القومى الإجمالى – إهلاك رأس المال الثابت.

٤-٢- المؤشرات الرئيسية والفرعية لقياس التنمية المستدامة:

نشأ عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية والمُسمى "بقمة الأرض"- الذى عقد فى ريوديجانيرو عام ١٩٩٢- لجنة التنمية المستدامة، والتى نشرت عام ١٩٩٦ كتاباً يتضمن قائمة بنحو ١٣٠ مؤشراً مصنفة فى أربع فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه وهى "اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية"، والتى ينبغى أن تؤخذ جميعها فى الأعتبار للتوصل إلى صورة أوسع وأشمل للتنمية المستدامة. وقد اعتمد إطار تحليلى تم فى سياقه تصنيف المؤشرات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

أ. مؤشرات القوة الدافعة: وهى تصف الأنشطة البشرية، والعمليات، والأنماط التى تؤثر على التنمية المستدامة.

ب. مؤشرات الحالة: وهى تقدم لمحة أو قراءة للوضع الحالى للتنمية المستدامة.

ج. مؤشرات الاستجابة: وهى تلخص التدابير المتخذة والأعمال المجتمعية التى تهدف إلى التحرك نحو تحقيق التنمية المستدامة.

إن اعتماد إطار القوة الدافعة، الحالة، والاستجابة (Driving Force-State-Respond) يشكل طريقة للتصنيف ولا يسمح بهيمنة العلاقات والروابط السببية بين المؤشرات ضمن الإطار. كذلك فإن مؤشرات القوة الدافعة، الحالة، والاستجابة تعتبر أكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور فى مجال التنمية المستدامة عن المؤشرات المركبة. وقد أدركت لجنة التنمية المستدامة أنه من غير الواقعى الاختيار بين ١٣٠ مؤشرا وخفضت عددها مؤخرا إلى ٥٩ مؤشرا، يمكن للبلدان أن تختار منها مجموعة مناسبة من المؤشرات الأساسية، كما يوضحه الجدول التالى:

جدول (٣): قائمة المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة حسب لجنة التنمية المستدامة

البعد	الموضوع	المؤشرات
المؤشرات الاقتصادية	الهيكل الاقتصادى	• نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. • نسبة الاستثمار الثابت إلى الناتج المحلى الإجمالى (إجمالى تكوين رأس المال الثابت). • ميزان التجارة للسلع والخدمات (نسبة الصادرات إلى الواردات).

		• نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى.
	العدالة الاجتماعية	• نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. • نسبة مشاركة أعلى 20% من السكان فى الدخل القومى بالنسبة لأقل 20% من السكان. • نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور.
	الشراكة العالمية	• الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى. • صافى المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى. • الأستثمار الأجنبى المباشر (الصادر، الوارد) كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.
	أنماط الأستهلاك والأنتاج	• نصيب الفرد السنوى من إستهلاك الطاقة. • مدى كثافة إستخدام المواد فى الاقتصاد. • معدل توليد النفايات (الصناعية، والخطرة، والمشعة). • معدل إعادة تدوير النفايات. • مدى توافر المواصلات.
المؤشرات الاجتماعية	السكان (الديموغرافيات)	• معدل النمو السكانى. • معدل الخصوبة الإجمالى. • نسبة الإعالة. • معدل البطالة.
	الصحة	• متوسط العمر المتوقع عند الولادة. • معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. • الحالة الغذائية للأطفال. • التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية. • نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأولية. • معدل إنتشار وسائل منع الحمل.
	التعليم	• معدل الالتحاق الإجمالى بأخر مرحلة بالتعليم الإبتدائى. • نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من إجمالى السكان. • معدل الأمية بين البالغين.
	البنية الأساسية	• نسبة السكان الذين تتوافر لهم مياة الشرب المأمونة.

		• نسبة السكان الذين تتوافر لهم مرافق صرف صحى محسنة. • نسبة السكان فى المناطق الحضرية (المنظمة، والعشوائية).
	الأمن الاجتماعى	• عدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان.
المؤشرات البيئية	الغلاف الجوى	• معدل إنبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون. • معدل تركز ملوثات الهواء فى المناطق الحضرية. • معدل إستهلاك المواد المسببة لإستنفاذ طبقة الأوزون.
	الأراضى	• معدل نصيب الفرد من الأراضى الصالحة للزراعة. • معدل إستخدام المبيدات الحشرية. • نسبة الأراضى المصابة بالتصحر إلى إجمالى الدولة. • نسبة التغير فى مساحة الغابات.
	السواحل	• معدل الصيد السنوى للأسماك.
	المياة	• نصيب الفرد السنوى من الموارد المائية المتجددة المتاحة.
	التنوع الحيوى	• نسبة المناطق المحمية من إجمالى مساحة الدولة.
المؤشرات المؤسسية	تكنولوجيا الأتصالات والمعلومات	• عدد مستخدمى الأنترنت لكل ١٠٠٠ من السكان. • عدد خطوط الهواتف الثابتة لكل ١٠٠٠ من السكان. • عدد خطوط الهواتف المحمولة لكل ١٠٠٠ من السكان. • عدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠٠ من السكان.
	البحث والتطوير	• نسبة الأنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلى الإجمالى. • عدد العلماء والمهندسين فى مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة.
	العلاقات الدولية	• مدى تنفيذ الإتفاقات الدولية المبرمة.

المصدر: مأمون أحمد محمد، التنمية المستدامة، الأمن والحياة، عدد٣٦١، ٢٠١٢، ص ص ٦١-٦٢.

وعليه تجدر الإشارة إلى وجود مسميات أخرى للتنمية مثل مفهوم "التنمية الشاملة"، والذى يشمل كل مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والذى يجب أن ينصب على الزراعة والصناعة، وأن يهتم بتوزيع الدخل والقضاء على الفقر وهكذا. ومفهوم "التنمية المستقلة" وهى التى تقوم على إمكانات الدولة وتراعى السمات الخاصة لكل دولة. كما يوجد مفهوم "التنمية بالاعتماد على الذات" وهى التنمية التى تؤكد على الإنتاج الذى يشبع الحاجات الضرورية لأفراد الشعب مع إعطاء أولوية للاكتفاء الذاتى واستخدام الأساليب التكنولوجية ذات الكثافة اليدوية.

ولعل أحدث مفاهيم التنمية على الساحة الدولية حالياً هو مفهوم "التنمية الاحتوائية" وهو نهجاً مناصراً للفقراء بالقيم والمُثل، حيث يدرج جميع الفئات المهمشة والمستبعدة فى عمليات التنمية. فيقيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أن جماعات كثيرة مستثناة من التنمية بسبب الجنس أو العرق أو السن أو الميل الجنسى أو العجز أو الفقر. أثار هذا الإقصاء مقلقة، حيث يؤدى إلى تعميق عدم المساواة فى جميع أنحاء العالم. فأغنى ١٠٪ من سكان العالم تملك٨٥٪ من جميع الأصول، بينما ٥٠٪ الأكثر فقراً يمتلكون ١٪ فقط.
والتنمية لا يمكن أن تخفض معدلات الفقر إلا إذا ساهم جميع الفئات فى خلق الفرص وتقاسم منافع التنمية والمشاركة فى صنع القرار. فهدف التنمية الاحتوائية هو تحقيق مجتمع شامل، قادرا على استيعاب الخلافات، ويعلى قيمة التنوع، ويعزز الشفافية والمساءلة. كما أن التنمية الاحتوائية تتبع نهج التنمية البشرية مع دمج معايير ومبادئ حقوق الانسان وهى المشاركة وعدم التمييز والمساءلة[٢١].

المبحث الثاني
تحليل أثر النشاط السياحي علي النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة في مصر

يتزايد معدل الاستثمار في السياحة في كل دول العالم، وذلك نظراً إلي الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع، وكذلك أيضاً للمنافسة الشديدة بين الدول من حيث الاستحواذ علي أكبر حصة من السوق السياحي العالمي والاقليمي، ومنها بطبيعة الحال منطقة الشرق الأوسط، والتى تعتبر فيها مصر من أكثر الدول معاناه من هذه المنافسة مع الدول الأخري في جذب المزيد من السياح إليها كلبنان وتونس، حيث تضاعف حجم الاستثمار فى السياحة فى مصر من ٠,٩٦ مليار جنيه في عام ١٩٩٠ إلى ٥,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٣، أى بنسبة زيادة نحو ٤٨٣٪[٢٢].
وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلال النقاط الآتية:

١- الآثار الاقتصادية للاستثمار في السياحة:

يعتبر قطاع السياحة قطاعاً فعالاً لأنه يقوم بتوفير جزء كبير من النقد الأجنبي للدول السياحية كمصر، فيلاحظ أن اقتصاد دول كثيرة يقوم بصفة أساسية علي السياحة، فإزدهار دول كاليونان والفليبين يرجع إلي السياحة، فقطاع السياحة قطاع نشط يؤدى إلى تحريك الدورة الاستهلاكية، ولذلك لا يجب النظر إلى السياحة على أنها قطاع مستهلك للخدمات، بل ينظر إليها على أنها ذات مكانة داخل الإنتاج فى الدولة، وما يحدث تقدمها من دفع لعجلة التنمية الإقتصادية التى ينشطها تفاعل السائحين وإنفاقهم فى مختلف أنشطتهم السياحية.
وتتطلب السياحة توافر البنية التحتية سليمة، ويجب عدم إغفال إحتساب القيمة المضافة للسياحة والتي تعادل (القيمة الإجمالية – تكاليف مستلزمات الإنتاج).

١-١- الآثار الاقتصادية المباشرة التى تعكسها السياحة:

وتتمثل في مجموعة الآثار التالية[٢٣]:

(أ) أثر السياحة فى ميزان المدفوعات: وتتمثل فيما يلي:

للدخل السياحى تأثيره المباشر على ميزان المدفوعات، الذى يعتبره رجال الاقتصاد جزءاً لا يتجزأ منه، لما له من تأثير مباشر على الصادرات غير المنظورة، ويتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للإيرادات السياحية وما تضيفه من عائدات لميزان المدفوعات التجارى لتعمل على تقليل العجز فى الميزان التجارى إذا زادت العائدات السياحية[٢٤].

(ب) آثار السياحة فى العمالة:

تؤثر السياحة مباشرة علي نسبة التوظف من خلال ما توفره من فرص عمل، فقد تبين أنه بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة لكل غرفة فندقية، أما باقى نشاطات السياحة فيوجد بها وظائف بنسبة ٧٥٪ من عدد الوظائف التى نشأت فى القطاع الفندقى، وباقى القطاعات الأخرى توفر وظائف بنسبة ١٠٠٪ من الوظائف التى توفرها الفنادق، وعليه توفر السياحة ٢,٧٥ وظيفة لكل غرفة فندقية، وما يترتب على ذلك من تدريب العمالة على أعلى مستوى لترضى جميع الأذواق العالمية الوافدة لمصر، وتأهيل العمالة المصرية للعمل خارج مصر.

(ج) أثر السياحة فى إعادة توزيع الدخل:

يلاحظ أن السياحة تتجه في الغالب إلى الأماكن الجبلية أو الشواطئ البعيدة ذات الطبيعة الجذابة، وغالباً ما تكون هذه الأماكن لا تتوافر فيها البنية الأساسية، لذلك نعتبر إمتداد العمران السياحى إلى تلك المناطق يعيد لها التوازن نتيجة الاستثمارات التى تصاحب المشروعات السياحية، وبالتالى تزيد من دخول المنشآت والأفراد فى هذه المناطق نتيجة نشوء أنشطة فرعية تقوم على السياحة فيها، ويترتب على ذلك إعادة توزيع الدخول بين المدن ومراكز العمران والتنمية الرئيسية وبين المراكز السياحية الجديدة وينتج عن ذلك إيقاف تيار الهجرة من الريف إلى المناطق البعيدة، وقد حدث ذلك فى أسبانيا عندما تم تطوير شواطئ ملاجا فى الجنوب والشمس والأبيض وبرافا وتم تنميتها سياحيا عن طريق نظام السياحة الدائمة بتمليك الأجانب لأراضى البناء والشقق، فنشطت بها التجارة وأقيمت صناعات فرعية كثيرة.

(د) أثر السياحة فى المستوى العام للأسعار:

تعتبر السياحة قطاع إنتاجى كبير، إلا أنه يترتب علي مساهمته في زيادة الإنتاج والاستهلاك إرتفاع مستوى المعيشة ومن ثم ترتفع الأسعار، نتيجة زيادة الطلب على أنواع

جديدة من السلع والخدمات وسبب إرتفاع الأسعار هو زيادة الطلب على الأراضى لإقامة المشروعات السياحية التى تحتاج مساحات كبيره.

١-٢ : الآثار غير المباشرة التى تنتجها الأنشطة السياحية:

وتتمثل أهم هذه الآثار، فيما يلي:

أ- الأثر المضاعف للسياحة:

لا يقتصر آثر العائد السياحي على المبلغ المحدد به هذا الدخل، بل يتم مضاعفته نتيجة الطبيعة الخاصة بالإنفاق السياحى وتداخل المنشآت السياحية من فنادق سياحية وغيرها فى معاملات ذات طبيعة متباينة مع قطاعات أخرى، فالأثر المضاعف: يعنى أن المبلغ الذى يدخل قطاع السياحة يدور فى حركة الاقتصاد القومى دورات متعددة بحسب قوة الاقتصاد، بحيث يكون آثارها أكبر من قيمة المبلغ الأصلى، وتقييم ذلك أنه بالإضافة إلى زيادة حجم العمالة وزيادة المرتبات التى تمثل قوة شرائية جديدة نتيجة حركة السياحة، وأن النقد الأجنبي الذى دخل الدولة من السياحة يستخدم فى إستيراد بضائع وخدمات تحتاج إليها الدولة ويختلف تقدير حجم الأثر المضاعف من دولة لأخرى بحسب حجم المعاملات فيها[٢٥].

ب- أثر السياحة على سوق السلع:

يلاحظ أنه في الغالب يحتفظ السائحين بجزء كبير من ميزانياتهم الترويحية وهى حوالى ثلث للإنفاق على المشتريات فى الدولة التى يزورونها ليس فقط لشراء التذكارات السياحية بل لشراء بعض المنتجات الوطنية التى يجدونها مناسبة، وأن السائحين يقدمون على شراء سلع معينة بالذات من دول سياحية كالساعات من سويسرا وملابس الصوف من أسكتلندا، والأزياء من فرنسا، والآلات المنزلية من ألمانيا، والمنسوجات اليدوية والسجاد من إيران، وقد يلاحظ إقدام العديد من السائحين على منتجات خان الخليلى، سواء أكانت معدنية أم خشبية والمطعمة بالصدف. وعليه فإنه يجب على العاملين بقطاع السياحة تطوير خان الخليلى بأيدى مصرية والإعلان عن مسابقات للتصميم وشراء التصميم ألفائز وتنفيذه، ومعاقبة المستورد المصرى الذى اتجه لتصنيع العاديات فى الصين، مما يؤدى إلى إندثار الإنتاج المصرى بالتدريج خلال سنوات بسيطة، وبالتالى القضاء على الصناعات الوطنية ، ليس هذا فحسب بل يجب نشر الوعى الوطنى لدى التجار للحفاظ على تراثهم وصناعتهم من الإنهيار[٢٦].

ج- أثر السياحة فى تنمية المرافق الأساسية:

يؤدي زيادة النشاط السياحى بالدول النامية إلي زيادة عمليات البناء باستمرار، وخاصة فى دعم البنية التحتية، والنشاط السياحى دائماً يعمل على زيادة مساحة الامتداد العمرانى بالمناطق البعيدة، مما يسهم فى زيادة التنمية الاقتصادية، مما ينعكس بالايجاب علي مستوى معيشة الفرد.

٢-تحليل أثر السياحية والمحددات الاقتصادية الأخري علي معدل النمو الاقتصادي في مصر:

هناك علاقة بين الاستثمار في السياحة وبعض جوانب التنمية الاقتصادية الأخرى، وقد تكون هذه العلاقة مباشرة كعلاقة الاستثمار في السياحة بالادخار المحلي أو بالتضخم أو قد تكون هذه العلاقة غير مباشرة كعلاقة الاستثمار في السياحة بالبيئة:

٢-١- علاقة الاستثمار في السياحة ببعض جوانب التنمية الاقتصادية فى مصر:

جدول (٤)

تطور علاقة الاستثمار في السياحة ببعض جوانب التنمية الاقتصادية فى مصر خلال (١٩٩٠-٢٠١٣) "مليار جنيه"

السنة	إجمالى الناتج المحلى		الادخار المحلى الإجمالى	معدل التضخم ٪	الطلب المحلى الإجمالى	الاستثمار في السياحة			
	القيمة	معدل النمو				القيمة	٪ من	٪ من الادخار	٪ من الطلب
١٩٩٠	٧٨,١	٥,٧	١٥,٥	١٦,٨	١٠٦,٠	٠,٩٦	١,٢	٦,٢	٠,٩
١٩٩١	٩٨,١	١,١	١٤,٧	١٩,٧	١١٨,٩	٠,٨	٠,٨	٥,٤	٠,٧
١٩٩٢	١٣٩,١	٤,٤	٢١,٤	١٣,٦	١٤٣,٠	٠,٨	٠,٦	٣,٧	٠,٦
١٩٩٣	١٥٧,٣	٢,٩	٢٠,٨	١٢,١	١٦٢,٦	١,٠٢	٠,٦	٤,٩	٠,٦
١٩٩٤	١٧٥	٤	١٩,٩	٨,٢	١٨٢	١,٢٤	٠,٧	٦,٢	٠,٧
١٩٩٥	٢٠٥	٤,٦	٢٤,٨	١٥,٧	٢١٢,٨	١,٣٤	٠,٧	٥,٤	٠,٦
١٩٩٦	٢٤٠,١	٥	٢٤,٨	٧,٢	٢٤٢,٤	١,٥	٠,٦	٦,٠	٠,٦
١٩٩٧	٢٥٢,٩	٥,٥	٣٠,٦	٤,٦	٢٧٦,٨	٣,٣	١,٣	١٠,٨	١,٢
١٩٩٨	٢٦٥,٦	٤	٣١,٤	٣,٩	٣٠٨,٧	٠,٨٨	٠,٣	٢,٨	٠,٣
١٩٩٩	٣٠٨,٨	٦,١	٣٦,٦	٣,١	٣٤٢,٥	٢,٤	٠,٨	٦,٦	٠,٧
٢٠٠٠	٣٣٩	٥,٤	٣٩,٦	٢,٧	٣٨٠,٧	١,٨	٠,٥	٤,٥	٠,٥
٢٠٠١	٣٥٩,٤	٣,٥	٤٤,١	٢,٣	٤٠٠,٧	٢,٤	٠,٧	٥,٤	٠,٦
٢٠٠٢	٣٧٤,٧	٢,٤	٤٠,٤	٢,٧	٤١٥,٢	٢,٧٣	٠,٧	٦,٨	٠,٧
٢٠٠٣	٤٢٢,٧	٣,٢	٦٣,٢	٤,٥	٤٣١,٤	٢,٢	٠,٥	٣,٥	٠,٥
٢٠٠٤	٤٢٩,٥	٤,١	٦٥	١١,٣	٤٥٦,٩	٢,٥	٠,٥	٣,٨	٠,٥

٢٠٠٥	٥٢٩,٨	٤,٥	٦٧,٧	٤,٩	٥٥٥,٧	٢,٨	٠,٥	٤,١	٠,٥
٢٠٠٦	٦٢٦,٩	٦,٨	٧٥,٥	٧,٦	٦٧٢,٤	٣,٣	٠,٥	٤,٤	٠,٥
٢٠٠٧	٧٤٥,٤	٧,١	١٢١,٢	٩,٣	٧٩٩,٨	٣,٨	٠,٥	٣,١	٠,٥
٢٠٠٨	٨٩٦,٧	٧,٢	١٤١,٨	١٨,٣	٩٣١,٨	٥,٣	٠,٦	٣,٧	٠,٦
٢٠٠٩	١٠٧١	٤,٧	١٤٦,٥	١١,٨	١١٠٨,٥	٥,٣	٠,٥	٣,٦	٠,٥
٢٠١٠	١٢٠٩,٣	٥,١	١٥٦,١	١١,٣	١٢٥٨,٩	٤,٤	٠,٤	٢,٨	٠,٣
٢٠١١	١٣٠٩,٩	١,٨	١٣٩,٨	١٠,١	١٤٢٠,١	٥,٧٤	٠,٤	٤,١	٠,٤
٢٠١٢	١٥٠٨,٥	٢,٢	١٢٥	٧,١	١٦٩٦,١	٥,٦	٠,٣٧	٤,٥	٠,٣
٢٠١٣	١٦٧٧,٤	٢,١	٢٥٥,٣	٩,٤	١٩٧٧,٢	٥,٤٥	٠,٣٣	٢,١	٠,٢٨

المصدر:- البنك المركزى، التقرير السنوى، سنوات مختلفة.
- وزارة المالية، التقرير المالى، سنوات مختلفة.
- البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

تبين من تحليل بيانات الجدول السابق، الأتي:

أ- تراوحت نسبة الاستثمار في السياحة إلى إجمالى الناتج المحلي من (٠,٣٣٪- ١,٢٪)، وتراوحت إلي إجمالى الادخار المحلي من (٢,١٪-٦,٢٪)، وتراوحت إلى إجمالى الطلب المحلي من (٠,٢٨٪- ١,٢٪).

ب- تأثر الاستثمار في السياحة بالأحداث السياسية في ٢٥ يناير ٢٠١١ مما أدي إلي تراجع نسبة الاستثمار إلى حدها الأدني في عام ٢٠١٣ إلى إجمالى الناتج المحلي لتبلغ ٠,٣٣٪ بعد أن كانت ١,٢٪ في عام ١٩٩٠، وإلى إجمالى الادخار المحلي لتبلغ ٢,١٪ في عام ٢٠١٣، بعد أن كانت ٦,٢٪ في عام ١٩٩٠، وإلى إجمالى الطلب المحلي لتبلغ ٠,٢٨٪ في عام ٢٠١٣، بعد أن كانت ٠,٩٪ في عام ١٩٩٠.

٢-٢- مساهمة السياحة في الناتج وتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات وزيادة الإيرادات:

يتضح من تحليل الجدول التالي تحسن وضع السياحة سواءً بالنسبة لتوليد الناتج أو توفير فرص العمل أو زيادة مستوي الإيرادات، ولكن تراجعت نسبة الاستثمار في السياحة إلى إجمالى الاستثمار متأثرة بالأحداث السياسية في ٢٥ يناير ٢٠١١، ويمكن بيان ذلك في الأتي:

أ- إرتفاع نسبة ناتج السياحة إلى إجمالى الناتج المحلي في مصر على الرغم من أحداث يناير ٢٠١١ فارتفعت النسبة من ٠,٧٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١,٤٪ في عام ٢٠١٣.

ب- إرتفاع نسبة العمالة في السياحة إلى إجمالى العمالة في مصر على الرغم من أحداث يناير ٢٠١١ فارتفعت النسبة من ١٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١,٣٪ في عام ٢٠١٣.

ج- إرتفاع نسبة ايرادات السياحة إلى إجمالى الايراد في مصر على الرغم من أحداث يناير ٢٠١١ فارتفعت النسبة من ٨,٩٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١٤,٤٪ في عام ٢٠١٢.

ويشير الجدول التالي إلى توزيع إجمالى الاستثمارات المنفذة على القطاعات الاستثمارية الكلية بما فيها قطاع السياحة، وذلك خلال الخطة الماضية (٢٠٠٧-٢٠١٢):

جدول (٥)

توزيع الإستثمارات علي القطاعات الاقتصادية فى مصر خلال الخطة الخمسية (٢٠٠٧-٢٠١٢)

م	القطـــــاع	مليار جنيه	٪ من
١	الصناعات التمويلية	٢٧٧,٢	٢٢
٢	النقل والتخزين	١٥٢,٥	١٢,١
٣	الصناعات الاستراتيجية	١٤١,١	١١,٢
٤	الاتصالات	١٢١	٩,٦
٥	الأنشطة العقارية	١٠٤,٦	٨,٣
٦	خدمات اجتماعية آخرى	٧٩,٤	٦,٣
٧	الكهرباء	٧١,٨	٥,٧
٨	الزراعة والرى	٦٠,٥	٤,٨
٩	التعليم	٤٦,٦	٣,٧
١٠	السياحة	٤٢,٨	٣,٤
١١	الصرف الصحى	٤٢,٨	٣,٤
١٢	تجارة الجملة والتجزئة	٤١,٦	٣,٣
١٣	الخدمات الصحية	٢٧,٧	٢,٢
١٤	التشييد والبناء	٢٣,٩	١,٩
١٥	المياة	١٧,٦	١,٤
١٦	الوساطة المالية والتأمين الاجتماعى	٥	٠,٤
١٧	قناة السويس	٢,٥	٠,٢
١٨	أخرى	١,٣	٠,١
	الجملة	١٢٦٠	١٠٠٪

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى.

ويتبين من الجدول السابق: تستأثر القطاعات الخمسة الأولى بالنسبة الكبيرة من الاستثمارات الإجمالية فكانت ٦٣,٢٪، واستأثرت باقى القطاعات بنسبة ٣٦,٨٪، واستأثرت الصناعة وحدها بنسبة ٣٣,٢٪ من الإجمالى، وذلك ما بين صناعات تحويلية واستخراجية، واحتل الاستثمار في السياحة المرتبة العاشرة بنسبة ٣,٤٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذة.

٣-٢ مقارنة ناتج العمالة وناتج الاستثمار في قطاع السياحة بناتجيهما علي المستوي القومي:

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٧)

مقارنة ناتج العمالة وناتج الاستثمار في قطاع السياحة بناتجيهما علي مستوي الاقتصاد المصري(١٩٩٠-٢٠١٣)

السنة	الاقتصاد القومي المصري					قطاع السياحة				
	الناتج مليون	العمالة	الاستثمار	ناتج العمالة	ناتج الاستثمار	الناتج	العمالة	الاستثمار	ناتج العمالة	ناتج الاستثمار
١٩٩٠	٧٨١٠٠	١٣,٣	٢٦٢٠٠	٥,٩	٣,٠	٥٢٠	٠,١٣٧	٩٦٠	٣,٨	٠,٥
١٩٩١	٩٨١٠٠	١٣,٦	٢٥٥٠٠	٧,٢	٣,٨	٩٢٠	٠,١٤٧	٨٠٠	٦,٣	١,٢
١٩٩٢	١٣٩١٠٠	١٣,٧	٢٧٥٠٠	١٠,٢	٥,١	٢٤٠٠	٠,١٥١	٨٠٠	١٥,٩	٣,٠
١٩٩٣	١٥٧٣٠	١٤	٣١٦٠٠	١١,٢	٥,٠	٢٧٠٠	٠,١٣	١٠٢٠	٢٠,٨	٢,٦
١٩٩٤	١٧٥٠٠	١٤,٤	٣٣٥٠٠	١٢,٢	٥,٢	٢١٠٠	٠,١٣٣	١٢٤٠	١٥,٨	١,٧
١٩٩٥	٢٠٥٠٠	١٤,٩	٣٩٤٠٠	١٣,٨	٥,٢	٢٩٠٠	٠,١٣٦	١٣٤٠	٢١,٣	٢,٢
١٩٩٦	٢٤٠١٠٠	١٥,٣	٤٢١٠٠	١٥,٧	٥,٧	٣٢٠٠	٠,١٤	١٥٠٠	٢٢,٩	٢,١
١٩٩٧	٢٥٢٩٠	١٥,٨	٥٠٢٠٠	١٦,٠	٥,٠	٣٨٠٠	٠,٢٠٥	٣٣٠٠	١٨,٥	١,٢
١٩٩٨	٢٦٥٦٠	١٦,٢	٦٢٠٠٠	١٦,٤	٤,٣	٣٢٠٠	٠,١٩٤	٨٨٠	١٦,٥	٣,٦
١٩٩٩	٣٠٨٨٠	١٦,٩	٧٧٠٠٠	١٨,٣	٤,٠	٣٧٠٠	٠,٢٠٣	٢٤٠٠	١٨,٢	١,٥
٢٠٠	٣٣٩٠٠	١٧,٤	٨١٦٠٠	١٩,٥	٤,٢	٤٩٠٠	٠,٢١	١٨٠٠	٢٣,٣	٢,٧
٢٠٠١	٣٥٩٤٠	١٧,٨	٨٣٠٠٠	٢٠,٢	٤,٣	٥٤٠٠	٠,٢١٧	٢٤٠٠	٢٤,٩	٢,٣
٢٠٠	٣٧٤٧٠	١٨	٦٨١٠٠	٢٠,٨	٥,٥	٦٥٠٠	٠,٢١٧	٢٧٣٠	٣٠,٠	٢,٤
٢٠٠	٤٢٢٧٠	١٨,٢	٧٩٦٠٠	٢٣,٢	٥,٣	٧٧٠٠	٠,٢٣٩	٢٢٠٠	٣٢,٢	٣,٥
٢٠٠٤	٤٨٩٥٠	١٨,٧	٩٦٥٠٠	٢٦,٢	٥,١	١٢٧٠	٠,٢٦	٢٥٠٠	٤٨,٨	٥,١
٢٠٠	٥٢٩٨٠	١٩,٣	١١٥٧٠٠	٢٧,٥	٤,٦	١٦٧٠	٠,٢٨٥	٢٨٠٠	٥٨,٦	٦,٠
٢٠٠	٦٢٦٩٠	٢٠,٤	١٥٥٣٠٠	٣٠,٧	٤,٠	١٨٨٠	٠,٣١٥	٣٣٠٠	٥٩,٧	٥,٧
٢٠٠	٧٤٥٤٠	٢١,٧	١٧٦٢٠٠	٣٤,٤	٤,٢	٢٤٦٠	٠,٣٤٥	٣٨٠٠	٧١,٣	٦,٥
٢٠٠	٨٩٦٧٠	٢٢,٦	١٨٦٧٠٠	٣٩,٧	٤,٨	٣٢٤٠	٠,٣٨	٥٣٠٠	٨٥,٣	٦,١
٢٠٠	١٠٧١٠٠	٢٣,١	١٩٧١٠٠	٤٦,٤	٥,٤	٣٤٤٠	٠,٤٠٥	٥٣٠٠	٨٤,٩	٦,٥
٢٠١٠	١٢٠٩٣	٢٣,٨	٢٢٤٤٠٠	٥٠,٨	٥,٤	٣٧٣٠	٠,٤٣	٤٤٠٠	٨٦,٧	٨,٥
٢٠١١	١٣٠٩٩٠	٢٣,٣	٢٢٩١٠٠	٥٦,٢	٥,٧	٣٥٩٠	٠,٤١	٥٧٤٠	٨٧,٦	٦,٣
٢٠١٢	١٥٠٨٥	٢٣,٦	٢٤٦١٠٠	٦٣,٩	٦,١	٢٤٤٠	٠,٣٩٥	٥٦٠٠	٦١,٨	٤,٤
٢٠١٣	١٦٧٧٤٠	٢٤	٢٥٠٣٠٠	٦٩,٩	٦,٧	٢٢٨٠	٠,٣١٥	٥٤٥٠	٧٢,٤	٤,٢

المصدر : - البنك الأهلى، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوى، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أولاً: ناتج العمالة:

أ- تفوق ناتج العمالة في قطاع السياحة علي ناتجها علي مستوي الاقتصاد القومي في كل السنوات، ما عدا عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ وعام ٢٠١٢ ويرجع ذلك إلى تأثر السياحة بالأحداث السياسية في هذه الأعوام، حيث صاحب عام ١٩٩٠، وعام ١٩٩١غزو العراق للكويت ثم تحريرها

بإعلان الحرب علي العراق، وفي عام ٢٠١١ حدثت ثورات الربيع العربي ومنها مصر، مما أثر علي وضع السياحة بالسلب في منطقة الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة، كما يلى:

- خلال الفترة (١٩٩٢ -٢٠١٣) تفوق ناتج العمالة في قطاع السياحة والذي تراوح من (١٥,٩- ٨٧,٦) ألف جنيه علي ناتج العمالة علي المستوي القومي والذي تراوح (١٠,٢- ٦٩,٩) ألف جنيه.
- ولكن تراجع ناتج العمالة في السياحة إلي ٣,٨ ألف جنيه ونحو ٦,٣ ألف جنيه في عام ١٩٩٠، ١٩٩١ علي التوالى وبلغ نحو ٦١,٨ ألف جنيه في عام ٢٠١٢، وكان أقل من ناتج العمالة علي المستوي القومي والذي بلغ نحو ٥,٩ ألف جنيه ونحو ٧,٢ ألف جنيه في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ علي التوالى، ونحو ٦٣,٩ ألف جنيه في عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى الأحداث السياسية.

ثانياً: ناتج الاستثمار:

مر ناتج الاستثمار بثلاث مراحل، هى:

أ- أثناء الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣): كان ناتج الاستثمار علي المستوي القومي والذي تراوح من (٣- ٥,٣) جنيه متفوقاً علي ناتج الاستثمار في السياحة والذي تراوح (٠,٥- ٣,٥) جنيه خلال الفترة.

ب- اثناء الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١): كان ناتج الاستثمار في السياحة والذي تراوح من (٦- ٦,٣) جنيه متفوقاً علي ناتج الاستثمار علي المستوي القومي والذي تراوح من (٤,٦- ٥,٧) جنيه.

ج- أما في عام ٢٠١٣: حيث يلاحظ تفوق ناتج الاستثمار علي المستوي القومي والذي بلغ نحو ٦,٧ جنيه علي ناتج الاستثمار في السياحة والذي بلغ ٤,٢ جنيه متأثراً بأحداث يناير ٢٠١١.

٢-٤- تحليل أثر السياحية علي معدل النمو الاقتصادي في مصر:

تلعب السياحة دوراً مؤثراً في معدل النمو الاقتصادي في مصر، لما توفره من فرص عمل ونقد أجنبي يستخدم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، حيث أن السياحة تساهم بنسبة معقولة في إجمالي الناتج المحلي تتراوح من (٢٪-٨٪)، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول (٨)

تحليل العلاقة بين أهم المحددات الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادى في مصر خلال (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي ٪	الادخار المحلي		معدل التضخم ٪	معدل البطالة ٪	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	الاستهلاك النهائي		الإيرادات السياحة	
			القيمة مليار دولار	٪ من إجمالي				القيمة مليار دولار	٪ من اجمالي الناتج	القيمة مليار	٪ من اجمالي

								ألف دولار		
١٩٩٠	٤٣,١	٥,٧	٧,٠	١٦,١	١٦,٨	٩,٣	٠,٨	٤٨,٦	١١٣	١,٧	٣,٩
١٩٩١	٣٧,٠	١,١	٤,٩	١٣,٢	١٩,٧	٩,٦	٠,٦	٣٩,٩	١٠٨	٢	٥,٤
١٩٩٢	٤١,٩	٤,٤	٧,١	١٧,٠	١٣,٦	٩	٠,٧	٤٢,٩	١٠٣	٢,٤	٥,٧
١٩٩٣	٤٦,٦	٢,٩	٧,٣	١٥,٦	١٢,١	١٠,٩	٠,٨	٤٨,٦	١٠٤	٢,٣	٤,٩
١٩٩٤	٥١,٩	٤,٠	٧,٩	١٥,١	٨,٢	١١	٠,٨	٥٤,٧	١٠٥	٢,٦	٥,٠
١٩٩٥	٦٠,٢	٤,٦	٩,٠	١٥,٠	١٥,٧	١١,٣	٠,٩	٦٣,٣	١٠٥	٣,٠	٤,٩
١٩٩٦	٦٧,٦	٥,٠	٨,٦	١٢,٧	٧,٢	٩	١,٠	٧١,٣	١٠٥	٣,٦	٥,٣
١٩٩٧	٧٨,٤	٥,٥	٩,٠	١١,٥	٤,٦	٨,٤	١,٢	٨٣,٢	١٠٦	٤,٠	٥,٢
١٩٩٨	٨٤,٨	٤,٠	١٠,٢	١٢,٠	٣,٩	٨	١,٣	٩٢,٩	١٠٩	٢,٩	٣,٥
١٩٩٩	٩٠,٧	٦,١	١٢,١	١٣,٤	٣,١	٨	١,٣	٩٨,٢	١٠٨	٤,٤	٤,٨
٢٠٠٠	٩٩,٨	٥,٤	١٢,٩	١٢,٩	٢,٧	٩	١,٤	١٠٦,٤	١٠٧	٤,٧	٤,٧
٢٠٠١	٩٧,٦	٣,٥	١٣,١	١٣,٤	٢,٣	٩,٣	١,٤	١٠٢,٤	١٠٥	٤,١	٤,٢
٢٠٠٢	٨٧,٩	٢,٤	١٢,٠	١٣,٦	٢,٧	١٠	١,٢	٩١,٧	١٠٤	٤,١	٤,٧
٢٠٠٣	٨٢,٩	٣,٢	١١,٩	١٤,٣	٤,٥	١١	١,١	٨٥,١	١٠٣	٤,٧	٥,٧
٢٠٠٤	٧٨,٨	٤,١	١٢,٣	١٥,٦	١١,٣	١٠,٣	١,٠	٧٩,٩	١٠١	٦,٣	٨,٠
٢٠٠٥	٨٩,٧	٤,٥	١٤,١	١٥,٧	٤,٩	١١,٢	١,٢	٩١,٧	١٠٢	٧,٢	٨,٠
٢٠٠٦	١٠٧,٥	٦,٩	١٨,٤	١٧,١	٧,٦	١٠,٥	١,٤	١٠٩,٢	١٠٢	٨,١	٧,٦
٢٠٠٧	١٣٠,٥	٧,١	٢١,٢	١٦,٣	٩,٣	٨,٨	١,٦	١٣٦,٥	١٠٥	١٠,٣	٧,٩
٢٠٠٨	١٦٢,٨	٧,٢	٢٧,٣	١٦,٨	١٨,٣	٨,٧	٢,٠	١٧١,٩	١٠٦	١٢,١	٧,٤
٢٠٠٩	١٨٩,٠	٤,٧	٢٣,٧	١٢,٦	١١,٨	٩,٤	٢,٣	٢٠١,٥	١٠٧	١١,٨	٦,٢
٢٠١٠	٢١٨,٩	٥,١	٣١,٢	١٤,٣	١١,٣	٩	٢,٦	٢٣٠,٤	١٠٥	١٣,٦	٦,٢
٢٠١١	٢٣٦,٠	١,٨	٣٠,٦	١٣,٠	١٠,١	١٢	٢,٧	٢٤٥,٧	١٠٤	٩,٣	٤,٠
٢٠١٢	٢٧٩,٤	٢,٢	٢٢,٧	٨,١	٧,١	١٢,٧	٣,٢	٣٠١,٥	١٠٨	١٠,٨	٣,٩
٢٠١٣	٢٨٨,٦	٢,٢	٢٢,٧	٧,٩	٩,٤	١٣,٢	٣,٢	٣٠٦,٩	١٠٦	٦,٧	٢,٣
٢٠١٤	٣٠٥,٥	٢,٩	١٥,٩	٥,٢	١٠,١	١٣,٢	٣,٣	٣٣١,٣	١٠٨	٨,٠	٢,٦
٢٠١٥	٣٣٢,٧	٤,٤	١٩,٣	٥,٨	١٠,٤	١٢,٨	٣,٥	٣٦٠,٩	١٠٨	٦,٩	٢,١
٢٠١٦	٣٣٢,٨	٤,٣	١٩,٠	٥,٧	١٣,٨	١٢,١	٣,٥	٣٦٣,٩	١٠٩	٦,٧	٢,٠
المتوسط	١٣٧,٩	٤,٣	١٥,٢	١٣,٠	٩,٤	١٠,٣	١,٧	١٤٦,٧	١٠٥,٨	٦,١	٥,٠

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولى، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، ما يلي:

أولاً: تأثير الأحداث السياسية في عام ٢٠١١ (الربيع العربي) علي المتغيرات الاقتصادية الكلية:

يعتبر معدل النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للتغير في المحددات الاقتصادية، ومنها علي سبيل المثال: تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٥,١٪ في عام ٢٠١٠ إلي ١,٨٪ في عام ٢٠١١، وقد انعكس ذلك في تدهور قيم معظم المحددات الاقتصادية الأخري، ومنها علي سبيل المثال:

أ- تراجع الادخار المحلي من ٣١,٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ الي ٣٠,٦ مليار دولار في عام ٢٠١١.

ب- ارتفع معدل البطالة من ٩٪ في عام ٢٠١٠ الي ١٢٪ في عام ٢٠١١، وذلك بسبب إغلاق الكثير من المصانع والشركات الخاصة.

ج- تراجع الايرادات الساحية من ١٣,٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ الي ٩,٣ مليار دولار عام ٢٠١١.

د- تراجع عدد السائحين: من ١٤,١ مليون سائح عام ٢٠١٠ الي ٩,٥ مليون سائح في عام ٢٠١١.

ثانياً: تحليل بيانات الجدول السابق:

أ- بالنسبة لمعدل نمو اجمالي الناتج المحلي: بلغ متوسطه خلال الفترة بلغ حوالى ٤,٣٪ بحد أدنى ١,١٪ في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٧,٢٪ في عام ٢٠٠٨.

ويلاحظ تأثر معدل نمو اجمالي الناتج المحلي بالأزمات المالية، فعلي سبيل المثال في عام ٢٠٠٩ تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من ٧,٢٪ في عام ٢٠٠٨ الي ٤,٧٪ في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ب- أما نسبة الادخار المحلي الي اجمالي الناتج المحلي: يتضح أن متوسطه بلغ خلال الفترة ١٣٪ بحد أدنى ٥,٢٪ في عام ٢٠١٤ وبحد أقصى ١٧,١ ٪ في عام ٢٠٠٦.

كما يتضح أن متوسط الادخار المحلي خلال الفترة بلغ ١٥,٢ مليار دولار بحد أدنى ٤,٩ مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٣١,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠.

ج- أما معدل التضخم: فبلغ متوسطه خلال الفترة بلغ ٩,٤٪ بحد أدنى ٢,٣٪ في عام ٢٠٠١ وبحد أقصى ١٩,٧٪ في عام ١٩٩١.

كما يلاحظ أن معدل التضخم قد تأثر بالأزمات المالية، ففي عام ٢٠٠٨: ارتفع معدل التضخم من ٩,٣٪ في عام ٢٠٠٧ الي ١٨,٣٪ في عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

د- ومعدل البطالة: فبلغ متوسطه خلال الفترة ١٠,٣٪ بحد أدنى ٨٪ في عام ١٩٩٩ وبحد أقصى ١٣,٢٪ في عام ٢٠١٤.

كما يلاحظ أن معدل البطالة قد تأثر بالأزمات المالية، فعلي سبيل المثال في عام ٢٠٠٩: ارتفع معدل البطالة من ٨,٧٪ عام ٢٠٠٨ الي ٩,٤٪ عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ه- وبالنسبة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: فبلغ متوسطه خلال الفترة بلغ (١,٧) الف دولار بحد أدنى ٠,٦ الف دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٣,٥ الف دولار عام ٢٠١٥.

و- أما الاستهلاك النهائي: فبلغ متوسطه خلال الفترة ١٤٦,٧ مليار دولار بحد أدنى ٣٩,٩ مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٣٦٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦.

ز- وبالنسبة للايرادات السياحية: بلغ متوسطها خلال الفترة ٦,١ مليار دولار بحد أدنى ١,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠.
وتأثرت الايرادات السياحية بالأزمات المالية، فعلي سبيل المثال في عام ٢٠٠٨: تراجعت الايرادات السياحية من ١٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي ١١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثرة بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

النتائج والتوصيات

- النتائج:

١- نتائج إختبار صحة الفرضية البحثية القائلة:
هناك أثر إيجابي للسياحة علي التنمية المستدامة في مصر:
فقد تبين صحة الفرضية، للأسباب التالية:
أ- تحسن وضع السياحة سواءً بالنسبة لتوليد الناتج أو توفير فرص العمل أو زيادة مستوي الإيرادات، ولكن تراجعت نسبة الاستثمار في السياحة لإجمالى الاستثمار متأثرة بأحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، كالأتي:

- ✓ إرتفاع نسبة ناتج السياحة إلى إجمالى الناتج المحلي في مصر على الرغم من أحداث يناير ٢٠١١ فارتفعت النسبة من ٠,٧٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١,٤٪ في عام ٢٠١٣.
- ✓ إرتفاع نسبة العمالة في السياحة إلى إجمالى العمالة في مصر على الرغم من أحداث يناير ٢٠١١ فارتفعت النسبة من ١٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١,٣٪ في عام ٢٠١٣.
- ✓ إرتفاع نسبة ايرادات السياحة إلى إجمالى الايراد في مصر على الرغم من أحداث يناير ٢٠١١ فارتفعت النسبة من ٨,٩٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١٤,٤٪ في عام ٢٠١٢.
- ✓ أدي تراجع نسبة الاستثمار في السياحة إلى إجمالى الاستثمارات من ٣,٧٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠١٣، وهذا ما يتضح من الجدول التالى عند توزيع الاستثمارات علي القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة خلال خطة (٢٠٠٧-٢٠١٢).

ب- ناتج العمالة في قطاع السياحة متفوقاً علي ناتجها علي مستوي الاقتصاد القومي:

- ✓ تفوق ناتج العمالة في قطاع السياحة علي ناتجها علي مستوي الاقتصاد القومي في كل السنوات، ما عدا عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ وعام ٢٠١٢ ويرجع ذلك إلى تأثر السياحة بالأحداث السياسية في هذه الأعوام، حيث صاحب عام ١٩٩٠، وعام ١٩٩١غزو العراق للكويت ثم تحريرها بإعلان الحرب علي العراق، وفي عام ٢٠١١ حدثت ثورات الربيع العربي ومنها مصر، مما أثر علي وضع السياحة بالسلب في منطقة الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة، كما يلى:

- وتفوق خلال الفترة (١٩٩٢ -٢٠١٣) ناتج العمالة في قطاع السياحة والذي تراوح من (١٥,٩- ٨٧,٦) ألف جنيه علي ناتج العمالة علي المستوي القومي والذي تراوح (١٠,٢- ٦٩,٩) ألف جنيه.

- وتراجع ناتج العمالة في السياحة إلي ٣,٨ ألف جنيه ونحو ٦,٣ ألف جنيه في عام ١٩٩٠، ١٩٩١ علي التوالى وبلغ نحو ٦١,٨ ألف جنيه في عام ٢٠١٢، وكان أقل من ناتج العمالة علي المستوي القومي والذي بلغ نحو ٥,٩ ألف جنيه ونحو ٧,٢ ألف جنيه في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ علي التوالى، ونحو ٦٣,٩ ألف جنيه في عام ٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى الأحداث السياسية.

ج- مقارنة ناتج الاستثمار في قطاع السياحة مع الناتج علي مستوي الاقتصاد القومي:

مر ناتج الاستثمار بثلاث مراحل، هى:

✓ خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٣): كان ناتج الاستثمار علي المستوي القومي والذي تراوح من (٣- ٥,٣) جنيه متفوقاً علي ناتج الاستثمار في السياحة والذي تراوح (٠,٥- ٣,٥) جنيه خلال الفترة.

✓ خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١): كان ناتج الاستثمار في السياحة والذي تراوح من (٦- ٦,٣) جنيه متفوقاً علي ناتج الاستثمار علي المستوي القومي والذي تراوح من (٤,٦- ٥,٧) جنيه.

✓ في عام ٢٠١٣: حيث يلاحظ تفوق ناتج الاستثمار علي المستوي القومي والذي بلغ نحو ٦,٧ جنيه علي ناتج الاستثمار في السياحة والذي بلغ ٤,٢ جنيه متأثراً بأحداث يناير ٢٠١١.

د- الايرادات السياحية: يتضح أن متوسط الايرادات السياحية خلال الفترة بلغ ٦,١ مليار دولار بحد أدنى ١,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠ وبحد أقصى ١٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠.

كما يلاحظ أن الايرادات السياحية قد تأثر بالأزمات المالية، فعلي سبيل المثال في عام ٢٠٠٨: تراجعت الايرادات السياحية من ١٢,١ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي ١١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ متأثرة بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

٢- نتائج عامة عن البحث:

تأثير الأزمات المالية والسياسية المحلية والعالمية علي السياحة في مصر:

١- أثر الإرهاب علي النشاط السياحي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥):

يلاحظ أن هذه الفترة هي أقل الفترات من حيث عدد السياح وإيراد السياحة في مصر، كما يلي:

أ- من حيث الايراد: فتراوح من (١,٧- ٣) مليار دولار.

ب- من حيث العدد: فتراوح من (١,٩- ٢,٩) مليون سائح.

٢- فترة الرواج السياحي من (٢٠٠١ -٢٠١٠):

يلاحظ أن هذه الفترة من أفضل المتعلقة بالسياحية في مصر، فيلاحظ مثلاً أن عام ٢٠١٠ يعتبر أفضل الأعوام السياحية في مصر، حيث بلغ عدد السياح في هذا العام نحو ١٤,١ مليون سائح، وبلغ حجم الإيرادات نحو ١٣,٦ مليار دولار.

٣- تأثير الأزمات المالية والسياسية المحلية والعالمية علي السياحة في مصر:

أ- وأدت أحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١ إلي تراجع الايرادات السياحية من ٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلي ٤,١ مليار دولار عام ٢٠٠١، متأثرة بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١.

ب- الأزمة المالية العالمية: تراجعت الايرادات السياحية من ١٢,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلي ١١,٨ مليار دولار عام ١٩٩٨، متأثرة بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ج- إرتفعت قيمة الإيرادات السياحية من ١,٧ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى أقصي قيمة لها ١٣,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ١١,٩ مليار دولار، وبمعدل زيادة بلغ ٦٥٦٪، ولكنه تراجع مرة أخري ليصل إلى ٦,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦، ويرجع ذلك إلى أحداث ثورة يناير ٢٠١١.

د- ارتفع عدد السائحين الوافدين إلي مصر من ١,٩ مليون في عام ١٩٩٠ إلي ١٤,١ مليون سائح عام ٢٠١٠، ثم تراجع إلي أدناه ٧,٤ مليون عام ٢٠١٦، بسبب أحداث يناير ٢٠١١.

- التوصيات:

أوصي البحث بالأتي:

١- ضرورة تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، لأنه عامل حاسم في جذب السياح.

٢- الإهتمام بالسياحة العلاجية كرافد من روافد السياحة، وذلك نظراً لأن مصر تمتلك مقوماتها.

٣- ضرورة اعتماد أخلاقيات وقواعد تنسجم مع اللوائح العالمية للمؤسسات السياحية.

٤- ضرورة إدارة المؤسسات السياحية من قبل متخصصين لهم قدر كافي من الخبرة والكفاءة من أجل رفع مستوى أداء المؤسسات السياحية والقدرة علي المنافسة في سوق السياحة الدولية.

٥- ضرورة الإهتمام بنوعية الخدمة المقدمة للسياح التي تعكس المستوى الحضاري والثقافي والإنساني للبلد بما لا يتعارض مع الأخلاقيات الخاصة بالمؤسسات السياحية العالمية.

٦- ضرورة تعزيز إمكانيات البحث ومستلزماته لتحسين مستوى أداء ونوعية الخدمات السياحية.

٧- ضرورة الالتزام بالمبادئ الإرشادية لحماية السياح من حالات الغش والتضليل الإعلامي.

٨- ضرورة تعاون المجتمع مع المنشآت السياحية المحيطة به خاصة في موسم الذروة السياحية.

٩- ضرورة تعزيز التعاون مع المؤسسات الداعمة للنشاط السياحي والفندقي المتمثلة في خدمات النقل والصحة والتعليم والمنافذ الحدودية.. الخ.

١٠- ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية كالأنهار والأشجار والسواحل والموروثات الحضارية بما يضمن استثمارها لحياة أطول وللأجيال القادمة والحد من معدلات التلوث.

المراجع

١. إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
٢. احمد مسلم، قياس العلاقة بين التلوث والنمو الاقتصادى فى مصر، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٥).
٣. أحمد هاهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وادارة المنشأت السياحية والفندقية، (الأسكندرية: المكتب العربي الحديث، ط٢).
٤. اسامة محمد متولي، تحديات التنمية السياحية بإقليم قناة السويس (دراسة ميدانية)، رسالة دكتوراه، (اكاديمية السادات للعلوم الادارية، ٢٠٠٩).
٥. أسعد حماد، التسويق السياحي والفندقي: المفاهيم والأسس العلمية،(عمان: حامد للنشر، ط١، ٢٠٠٠).
٦. بعيرة أبو بكر مصطفى، "لاتنمية مستدامة بدون إدارة قوامة"، مؤتمر التنمية المستدامة فى ليبيا.
٧. البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد ٦٢، ٢٠١٢.
٨. البنك المركزي، التقرير السنوي، عام ٢٠١١.
٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، سنوات مختلفة.
١٠. حمدى العنانى، ناجى ميخائيل، أساسيات علم الاقتصاد ، (القاهرة : مكتبة عين شمس، ١٩٨٧).
١١. زرمان كريم، التنمية المستدامة فى الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادى 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٠).
١٢. زينب فؤاد عبد اللطيف، أليات تفعيل التنمية المستدامة فى الاقتصاد المصرى، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، ٢٠١٠).
١٣. صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي ، (عمان: دار المناهج ، ٢٠٠٦).
١٤. عبد الرحمن، العايب، التحكم فى الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية فى الجزائر فى ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، ٢٠١١).
١٥. عبد المطلب عبد الحميد، محاضرات في الاقتصاد الكلي، (القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠١٤).
١٦. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة، (عمان: دار صفاء، ٢٠٠٧).
١٧. عماي عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مؤتمر علمى دولى، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٨.

١٨. فاطمة حسن، الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦).

١٩. محمد سلطان أبو على، التنمية الاقتصادية بالإشارة إلى مصر، (الزقازيق: مهيب صبرى للطباعة، ٢٠٠٨).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

20.Harris,M, Jonathan , Parlimentary Office Of Science and Technology, Hayami. Yujiro, Development Economic From the Poverty to the Wealth of Nations, Clasendon Press, Oxford, 1997, 2000.□

---

(١) إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
(٢) حمدى العنانى، ناجى ميخائيل، **أساسيات علم الاقتصاد** ، (القاهرة : مكتبة عين شمس، ١٩٨٧)، ص ٥٤.
(٣) البنك الأهلي، **النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد ٦٢**، ٢٠١٢، ص ص ٤٦..
(٤) **المرجع السابق**، ص ٤٧.
(٥) اسامة محمد متولي، **تحديات التنمية السياحية بإقليم قناة السويس (دراسة ميدانية)**، رسالة دكتوراه، (اكاديمية السادات للعلوم الادارية، ٢٠٠٩)، ص ٨٥.
(٦) البنك المركزي، **التقرير السنوي**، عام ٢٠١١.
(٧) عماي عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مؤتمر علمى دولى، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٨، ص١
(٨) صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي** ، (عمان: دار المناهج ، ٢٠٠٦)، ص١٥.
(٩) فاطمة حسن، **الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ٢٨.
(١٠) صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي** ، (عمان: دار المناهج ، ٢٠٠٦)، ص١٥.
(١١) عبد الرحمن، العايب، **التحكم فى الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية فى الجزائر فى ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، ٢٠١١)، ص ١٢.
(١٢) بعيرة أبو بكر مصطفى، "**لاتنمية مستدامة بدون إدارة قوامة**"، مؤتمر التنمية المستدامة فى ليبيا، ص٤.
(١٣) فاطمة حسن، **الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ٢٨.
(١٤) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة**، (عمان: دار صفاء، ٢٠٠٧)، ص ٢٨.
(١٥) احمد مسلم، **قياس العلاقة بين التلوث والنمو الاقتصادى فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٥)، ص٢١.
(16) Harris,M, Jonathan , **Parlimentary Office Of Science and Technology**, Hayami. Yujiro, **Development Economic From the Poverty to the Wealth of Nations, Clasendon Press, Oxford**, 1997, 2000, p.5.
(17) **Ibid**, p.5.
(١٨) زرمان كريم، **التنمية المستدامة فى الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادى** 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٠)، ص ص ١٩٧-١٩٨.
(١٩) مؤشر الاستدامة البيئية (ESI): وهو مؤشر مركب نشر فى الفترة من (1999-2005)، وهو يعتمد على 21 عنصر للإستدامة البيئية تغطى مجالات الموارد الطبيعية، ومستويات التلوث فى الماضى والحاضر، وجهود الإدارة البيئية، والمساهمات فى حماية المشاعات العالمية، وقدرة المجتمع على تحسين الأداء البيئى على مر الزمن. وقد تم تطويره إلى مؤشر جديد وهو مؤشر الأداء البيئى (Environmental Performance Index) (EPI): وهو وسيلة لقياس ومقارنة الأداء البيئى لسياسات الدولة كمياً وعددياً، وقد بدأ صدورة منذ عام 2006.
(٢٠) زينب فؤاد عبد اللطيف، **أليات تفعيل التنمية المستدامة فى الاقتصاد المصرى**، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، ٢٠١٠)، ص ص ٦٩-٧٢.
(٢١) محمد سلطان أبو على، **التنمية الاقتصادية بالإشارة إلى مصر**، (الزقازيق: مهيب صبرى للطباعة، ٢٠٠٨)، ص ص ٢٨-٢٩.
(٢٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، سنوات مختلفة.
(٢٣) صلاح الدين عبد الوهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١١٨ - ١١٩ .
(٢٤) أسعد حماد، **التسويق السياحي والفندقي: المفاهيم والأسس العلمية**،(عمان: حامد للنشر، ط١، ٢٠٠٠)، ص ٩٠- ٩٢
(٢٥) عبد المطلب عبد الحميد، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، (القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ٢٠١٤)، ص ١٥٨.
(٢٦) أحمد هاهر، عبد السلام أبو قحف، **تنظيم وادارة المنشأت السياحية والفندقية**، (الأسكندرية: المكتب العربي الحديث، ط٢)، ص ١١٣.